الأمم المتحدة

E/CN.9/2025/L.4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
10 April 2025
Arabic
Original: English

لجنة السكان والتنمية

الدورة الثامنة والخمسون

نيويورك، 7-11 نيسان/أبريل 2025

البند 3 (ب) من جدول الأعمال

مناقشة عامة: ضمان تمتُّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

مشروع قرار مقدّم من رئيسة اللجنة

ضمان تمتُّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

إن لجنة السكان والتنمية،

إذ تعيد تأكيد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[1] والإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذه[2]، والإعلان الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية[3]، والقرارات السابقة التي اتخذتها لجنة السكان والتنمية،

وإذ تشير إلى نتائج الاجتماعات والمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرفيعة المستوى ذات الصلة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والميادين ذات الصلة، وإعلان ومنهاج

(1) *تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، 5-13 أيلول/سبتمبر 1994* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(2) قرار الجمعية العامة دإ-2/21، المرفق.

(3) انظر *الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2024، الملحق رقم 5* (E/2024/25)، الفصل الأول، الفرع باء.

100425 090425 25-05497 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

عمل بيجين[4] وإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[5]،

وإذ تعيد تأكيد قرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، وبرنامج عمل أديس أبابا الصادر عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[6]، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[7]، واتفاق باريس[8]، والقرارات ذات الصلة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، والخطة الحضرية الجديدة[9]، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[10]، والإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد تحت رعاية الجمعية العامة[11]، بالإضافة إلى الوثائق الختامية الرئيسية المتعلقة بالصحة العالمية وتلك المتعلقة بالبلدان التي تمر بأوضاع خاصة، وإذ تحيط علما بميثاق المستقبل ومرفقيه[12]،

وإذ تشدد على أن التنفيذ الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذه أمر حاسم لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتسريع تنفيذها، وأن الخطتين يعزز كل منهما الآخر ويجب أن يتحلى جميع أصحاب المصلحة بالجرأة في تحويلهما إلى إجراءات فعالة، بما يجسد توازنا بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – بطريقة متكاملة، وسعيا إلى إعمال حقوق الإنسان للجميع، بما في ذلك الحق في التنمية، وإلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، بالإضافة إلى ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار،

وإذ تشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[13] والتزامات الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[14]، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[15]، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[16]، واتفاقية حقوق الطفل[17]، واتفاقية حقوق

(4) *تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، 4-15 أيلول/سبتمبر 1995* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار 1، المرفقان الأول والثاني.

(5) *تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، 6-12 آذار/مارس 1995* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار 1، المرفقان الأول والثاني.

(6) قرار الجمعية العامة 313/69، المرفق.

(7) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(8) اعتمد بموجب الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21، المرفق.

(9) قرار الجمعية العامة 256/71، المرفق.

(10) قرار الجمعية العامة 283/69، المرفق الثاني.

(11) قرار الجمعية العامة 1/78، المرفق.

(12) قرار الجمعية العامة 1/79.

(13) قرار الجمعية العامة 217 ألف (د-3).

(14) انظر قرار الجمعية العامة 2200 ألف (د-21)، المرفق.

(15) المرجع نفسه.

(16) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1249, No. 20378.

(17) المرجع نفسه، المجلد 1577، الرقم 27531.

الأشخاص ذوي الإعاقة[18]، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري[19]، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم[20]،

وإذ تعرب عن القلق من أنه، على الرغم من التقدم المحرز نحو تحقيق التنفيذ الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، لا تزال هناك ثغرات كبيرة في تنفيذه، وإذ تلاحظ في هذا الصدد ما تعهّدت به الدول الأعضاء من التزامات طوعية بمواصلة تنفيذ برنامج العمل وخطة عام 2030، وإذ تشجع الدول الأعضاء على اتخاذ مزيد من الإجراءات لتنفيذهما في سياق عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة،

وإذ تشير إلى الإعلانات السياسية للاجتماعات الرفيعة المستوى المعنية بالتغطية الصحية الشاملة، التي أكدت من جديد حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والنفسية، دون تمييز من أي نوع، وسلمت بأن التغطية الصحية الشاملة أمر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا المتعلق منها بالصحة والرفاه وحسب وإنما أيضا تلك المتعلقة بجملة أمور منها القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وضمان الحصول على تعليم جيد منصف وشامل للجميع، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وتوفير العمل اللائق والنمو الاقتصادي، والحد من أوجه عدم المساواة، وضمان وجود مجتمعات عادلة يعمّها السلام ولا يُهمش فيها أحد، وبناء الشراكات وتعزيزها،

وإذ تسلّم بأن تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية تنفيذا كاملا يتطلب زيادة الإرادة السياسية على جميع المستويات وحشد الموارد المناسبة والكافية على الصعيدين الوطني والدولي، وكذلك توفير تمويل إنمائي مستدام وكاف يمكن التنبؤ به للبلدان النامية من جميع المصادر، بما في ذلك الأدوات المبتكرة، وبأنه ليس من المتوقع أن تحقق الحكومات غايات وأهداف برنامج العمل بمفردها،

وإذ تذكّر بأن الصحة هي حالة الرفاه البدني والعقلي والاجتماعي الكامل وليست مجرد انعدام المرض أو العجز،

وإذ تسلّم بأن الكثير من التقدم قد أُحرز في تحسين صحة الناس ورفاههم على مدى العقود الماضية، مع الإقرار بأن العالم لا يسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة، وبأن أوجه عدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين، والفقر، والفقر المدقع، والجوع، وانعدام الأمن الغذائي، وجميع أشكال سوء التغذية، وعدم الحصول على التعليم والمياه والصرف الصحي، والافتقار إلى العمالة المنتجة والعمل اللائق، إضافة إلى الفجوات في الحصول على جملة خدمات منها خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة، تسهم في نتائج صحية سلبية،

وإذ تسلّم أيضاً بأن العديد من النظم الصحية لا يزال يواجه العديد من التحديات في تحديد الاحتياجات المتزايدة لعالم متنوع ديموغرافياً والاستجابة لها، وإذ تدرك أن ضمان تمتُّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار يتطلب نهجاً حياتياً يعالج الاحتياجات الصحية للناس بطريقة كلية وشاملة،

(18) المرجع نفسه، المجلد 2515، الرقم 44910.

(19) المرجع نفسه، المجلد 660، الرقم 9464.

(20) المرجع نفسه، المجلد 2220، الرقم 39481.

وإذ تسلّم كذلك بالترابط بين الفقر وغيره من العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في الصحة وبإعمال حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والنفسية، دون الوقوع في ضائقة مالية، ولا سيما أن الاعتلال الصحي يمكن أن يكون سببا في الفقر ونتيجة له في آن معا،

وإذ تقرّ بأن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتوسيع نطاق التغطية الصحية الشاملة، وتحسين الحماية من المخاطر المالية، والحد من أوجه التفاوت والتباين الصحي المستمر داخل البلدان وفيما بينها، فضلا عن ضمان استدامة نظم الرعاية الصحية وكفاءتها، وإذ تسلم بأن تعزيز النظم الصحية من خلال الأخذ بنهج الرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك الرعاية الصحية الأولية المجتمعية، يشكّل طريقة فعالة من حيث التكلفة ومتسمة بالكفاءة لتعزيز الصحة البدنية والنفسية للناس، بما في ذلك الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، وضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية، مع الإشارة إلى أن الرعاية الصحية الأولية والخدمات الصحية المجتمعية ينبغي أن تكون عالية الجودة وآمنة وشاملة ومتكاملة ومتاحة ومتوافرة وميسورة التكلفة للجميع وفي كل مكان، دون تمييز،

وإذ تسلّم بأن الصحة، بما في ذلك الصحة النفسية، شرط مسبق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإذ تدرك أن للصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية دورا محوريا في تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق الالتزامات العالمية والإقليمية والوطنية من أجل التنمية المستدامة،

وإذ تسلّم أيضا بأن صحة ورفاه جميع النساء والفتيات أساسيان لتحقيق المساواة بين الجنسين، وإذ تسلم أيضا بالروابط المتداعمة القائمة بين تمكين جميع النساء والفتيات والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وإذ تسلم بأن القضاء على جميع أشكال العنف والتمييز، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، وإنهاء الممارسات الضارة سيمكنهن من الاضطلاع بدور حيوي بوصفهن عوامل للتغيير من أجل التنمية، وهو أمر حاسم الأهمية لضمان تمتُّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار،

وإذ تسلّم كذلك بأن حالات الطوارئ الصحية، بما في ذلك الجوائح وحالات الطوارئ الإنسانية والكوارث الطبيعية والنزاعات تخلّف أثراً مدمراً على النظم الصحية والأشخاص، لا سيما أولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة، وإذ تشدد على الجهود الآنية والفعالة والمستدامة المبذولة، ببذل الجهود في مجال الوقاية من حالات الطوارئ الصحية في المستقبل والكشف عنها والتأهب لها والتصدي لها، بما في ذلك من خلال تعزيز قدرة النظم الصحية ومرونتها،

وإذ تشدد على أن البيانات السكانية الموثوقة والآنية والعالية الجودة والتي يسهل الوصول إليها، والمصنفة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية لصياغة السياسات السكانية والصحية من قبل جميع البلدان ضرورية لاستعراض ومتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ولاستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

1 - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام عن ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار[21]، وبتقرير الأمين العام عن البرامج وإجراءات التدخل الخاصة بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في سياق ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار[22]؛

2 - ***تعيد تأكيد*** الحق السيادي لكل بلد في تنفيذ توصيات برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أو المقترحات الأخرى الواردة في هذا القرار، بما يتسق مع قوانينها الوطنية وأولوياتها الإنمائية، مع الاحترام الكامل لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية لشعبها ووفقا لحقوق الإنسان الدولية المعترف بها عالميا؛

3 - ***تعيد أيضا تأكيد*** برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه، ونتائج عمليات استعراضه، وتلاحظ الوثائق الختامية لمؤتمرات الاستعراض الإقليمية، مشددة على أن تقدِّم الوثائق الختامية لمؤتمرات الاستعراض الإقليمية إرشادات خاصة بكل منطقة بعينها بشأن السكان والتنمية لكل منطقة من المناطق التي اعتمدت الوثائق الختامية المعنية؛

4 - ***تهيب*** بالحكومات إلى اتخاذ تدابير ملموسة من أجل التنفيذ الكامل والفعال والمعجّل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية المتخذة لمواصلة تنفيذه، وكذلك إعلان ومنهاج عمل بيجين، اللذين يرتبطان ارتباطا وثيقا بالجهود العالمية الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع والمتعدد الأبعاد، واحترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها، بما في ذلك الحق في التنمية والحريات الأساسية، والحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وتحقيق التنمية المستدامة، وتشدد على أن الديناميات السكانية مهمة للغاية بالنسبة للتنمية، بما في ذلك لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030[23] وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛

5 - ***تحث*** الدول الأعضاء على كفالة حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والنفسية، والتعجيل بالتقدم صوب تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030، وتيسير وضع نظم صحية قوية تضمن استفادة جميع الناس في الوقت المناسب وبتكلفة ميسورة وعلى نحو منصف من جميع التكنولوجيات الصحية الأساسية ووسائل التشخيص والعلاج والأدوية واللقاحات المأمونة والجيدة والفعالة، والتدابير الطبية المضادة، ومعالجة الثغرات في الوقاية من الجوائح والطوارئ الصحية في المستقبل والتأهب لها، والوقاية من الأمراض السارية وغير السارية وعلاجها ومكافحتها، بما في ذلك تدابير تعزيز وتحسين الصحة النفسية والرفاه؛

6 - ***تهيب*** بالحكومات إلى معالجة أوجه عدم الإنصاف وعدم المساواة في المجال الصحي داخل البلدان وفيما بينها والاستفادة من العائد الديمغرافي من خلال الالتزام السياسي والسياسات والتعاون الدولي، بما في ذلك عن طريق إدماج الديناميات السكانية ضمن خطط التنمية ومعالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وغيرها من محدِّدات الصحة؛

(21) E/CN.9/2025/2.

(22) E/CN.9/2025/3.

(23) قرار الجمعية العامة 1/70.

7 - ***تحث*** الحكومات على إيلاء الأولوية للاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والحد منها وإعادة توزيعها، إدراكا منها أن المرأة تتحمل نصيبا غير متناسب من أعباء الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر وأن وجود سكان مدربين تدريبا جيدا ومتعلمين تعليما جيدا وأصحاء، يُدعمون من خلال تهيئة فرص العمل ووضع السياسات الاقتصادية الاستراتيجية، سيعظّم عائدات الاستثمار ويحقق النمو المستدام؛

8 - ***تسلّم*** بأهمية تدريب وتطوير وتوظيف قوة عاملة مؤهلة في مجال الصحة، فضلا عن استبقائها لتفادي هجرة الأدمغة من البلدان النامية، بما في ذلك اختصاصيو الصحة العامة والأطباء والممرضات والقابلات والعاملون الصحيون المجتمعيون والعاملون الصحيون في الخطوط الأمامية، إذ يشكل هؤلاء عنصرا هاما في النظم الصحية والمجتمعات المحلية القوية والقادرة على الصمود، من أجل الوقاية من الجوائح وغيرها من حالات الطوارئ الصحية والتأهب والتصدي لها، وبأهمية تحسين ظروف عمل القوة العاملة في مجال الصحة وإدارتها لضمان سلامة العاملين الصحيين، ولا سيما النساء منهم، اللواتي يتعرضن للأذى في شكل تزايد العنف والمضايقة في مكان العمل، والإجهاد، ومشاكل الصحة النفسية، والإرهاق، والافتقار إلى الضوابط وأوجه الحماية الكافية من العدوى؛

9 - ***تسلّم*** بأن تمويل الصحة يتطلب تضامنا عالميا وجهدا جماعيا، وتحث الدول الأعضاء على تعزيز التعاون الدولي لدعم الجهود الرامية إلى بناء القدرات وتعزيزها في البلدان النامية، بما في ذلك من خلال تعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية والدعم المالي والتقني ودعم برامج البحث والتطوير والابتكار؛

10 - ***تحث*** الحكومات على زيادة الحماية من المخاطر المالية في إطار النهوض بالتغطية الصحية الشاملة من خلال زيادة الإنفاق المحلي العام المخصص للتمويل المستدام للصحة من أجل تقليل الاعتماد على النفقات الصحية المدفوعة من الجيوب الخاصة وتنفيذ نظم الحماية الاجتماعية الملائمة على المستوى الوطني لإزالة الحواجز التي تحول دون الحصول على الخدمات الصحية؛

11 - ***تقر*** بأن ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار يتطلب اتباع نهج شامل لدورة الحياة يعالج احتياجات الناس الصحية بطريقة شاملة، وبأن هذا النهج، نظرا لكون الصحة تتشكّل من خلال مجموعة من العوامل الوراثية والبيولوجية والسلوكية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تتفاعل آثارها وتتراكم على مدى الحياة، يستلزم تدخلات مصممة خصيصًا لهذا الغرض وينبغي دعمها بالاستثمار في التغذية والتثقيف الصحي والتعليم، مع الاعتراف بدورها في تحسين نتائج الصحة البدنية والنفسية مدى الحياة، بهدف زيادة قدرة الناس على اتخاذ قرارات صحية مستنيرة وتحسين السلوكيات التي تَنشد الصحة، وبناء مجتمعات صحية وقادرة على الصمود؛

12 - ***تهيب*** بالدول الأعضاء إلى ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما فيها خدمات تنظيم الأسرة، وعلى المعلومات والتثقيف في هذا المجال، والرعاية في مجال تنظيم الخصوبة ومعالجة العقم، والوقاية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية وعلاجها وإزالة الوصم عن المصابين بها، وتحث الحكومات على تحقيق تحسن كبير في النتائج الصحية للأمهات والمواليد والأطفال بشكل شامل والتعجيل بالتقدم المحرز في مجال خفض عدد وفيات المواليد والأطفال والأمهات بوضع حد لجميع تلك الوفيات التي يمكن تفاديها بوسائل منها توفير القِبالة الماهرة عند الولادة، بما في ذلك القابلات ورعاية التوليد في حالات الطوارئ ورعاية المواليد، واتخاذ إجراءات

ملموسة من أجل تنفيذ منهاج عمل بيجين وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وكفالة حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية؛

13 - ***تشجع*** الدول على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان احترام حق الأطفال في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والنفسية وحمايته وإعماله، بما في ذلك ضمان حصول الأطفال على الرعاية الصحية والتغذية والحماية الاجتماعية الجيدة؛

14 - ***تحث*** الحكومات والمجتمع الدولي على كفالة تمتع الشباب، على أساس منصف وشامل، بحقهم في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والنفسية من خلال تزويدهم بفرص الحصول على الخدمات والمعلومات والتثقيف والتغذية الكافية والخدمات الصحية والاجتماعية المستدامة، دون إكراه أو تمييز، لإزالة جميع أنواع الحواجز التي تشكّل عائقا أمام قدرة المراهقين والشباب على حماية صحتهم، وزيادة فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية الملائمة للشباب، بما في ذلك تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية، والاستثمار في المنظمات ذات القيادات والاهتمامات الشبابية، وتقديم الدعم الفعال لزيادة مشاركة الشباب في صياغة الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية التي تؤثر على الشباب واتخاذ القرارات بشأنها وتنفيذها ورصدها وتقييمها، حسب الاقتضاء، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية الشاملة والمنصفة والمستدامة؛

15 - ***تهيب*** بالدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات لتعزيز الشيخوخة الصحية في جميع أنحاء العالم وتعزيز تلك الإجراءات، ولا سيما عن طريق تغيير طريقة تفكيرنا ومشاعرنا وتصرفاتنا إزاء السن والشيخوخة، بما في ذلك عن طريق تشجيع التصورات والمواقف الإيجابية، ومكافحة التمييز على أساس السن والقضاء على التمييز على أساس السن ضد كبار السن بجميع أشكاله، وضمان تعزيز المجتمعات لقدرات كبار السن، والنهوض بالصحة عن طريق معالجة الأمراض غير السارية ولا سيما سرطانات الجهاز التناسلي مثل سرطان الثدي والمبيض وعنق الرحم، من خلال توفير سبل الحصول المبكر على اللقاحات والفحص والتشخيص والعلاج وتنفيذ تدابير السياسة العامة، وتقديم الرعاية المتكاملة والرعاية الصحية الأولية المراعية لاحتياجات كبار السن، وتوفير إمكانية الحصول على إعادة التأهيل والوقاية الطويلة الأجل من التدهور الإدراكي في إطار الرعاية الأولية والرعاية الملطفة طويلة الأجل لكبار السن الذين يحتاجون إليها، بما في ذلك الخدمات الاجتماعية المجتمعية التي تعزز الاندماج الاجتماعي لمساعدة كبار السن على البقاء مندمجين في المجتمع؛

16 - ***تؤكد من جديد*** أنه لا يمكن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات وإعمال حقوق الإنسان الواجبة لهن دون تعزيز وحماية حقهن في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والنفسية، وتهيب بالحكومات إلى ضمان إيلاء الأولوية لإتاحة سبل الحصول على المياه المأمونة وخدمات النظافة والصرف الصحي، بما في ذلك لإدارة الصحة والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث ولخدمات صحة الأم، وتعزيز ثقافة تعترف بالطمث باعتبارها أمرا صحيا وطبيعيا، وبالنسبة للنساء اللاتي دخلن مرحلة انقطاع الطمث أو مرحلة ما قبل انقطاع الطمث، معالجة نقص الوعي والتدريب في صفوف مقدمي الرعاية الصحية، مع زيادة توافر خيارات العلاج من خلال مبادرات الصحة العامة؛

17 - ***تهيب*** بالدول الأعضاء إلى دمج الاحتياجات الصحية للمهاجرين، بما في ذلك العمّال المهاجرون، في السياسات والخطط الوطنية والمحلية المتعلقة بالرعاية الصحية، من قبيل تعزيز القدرات

اللازمة لتقديم الخدمات، وتيسير الاستفادة من الخدمات بطريقة ميسرة وغير تمييزية، والحد من الحواجز المعيقة للتواصل، وتدريب مقدمي خدمات الرعاية الصحية على تقديم الخدمات الصحية المراعية للاعتبارات الثقافية، ابتغاء تعزيز الصحة البدنية والنفسية للمهاجرين والمجتمعات المحلية عموما؛

18 - ***تهيب أيضا*** بالدول الأعضاء إلى أن تسلّم بما للمهاجرين واللاجئين والنازحين داخليا من احتياجات وأوجه ضعف خاصة يمكن أن تشمل المساعدة والرعاية الصحية والاستشارات النفسية وغيرها من خدمات الاستشارات، تمشيا مع السياقات والأولويات الوطنية؛

19 - ***تشجع*** الدول الأعضاء على ضمان توافر الرعاية الصحية لصالح جميع الأشخاص ذوي الإعاقة وسهولة استفادتهم منها لتمكينهم من المشاركة التامة في المجتمع وبلوغ أهدافهم في الحياة بسبل منها إزالة الحواجز المادية والاجتماعية والبنيوية والمالية والحواجز الراجعة إلى المواقف، وتوفير مستويات جيدة من الرعاية وتكثيف الجهود من أجل تمكينهم ومشاركتهم وإدماجهم، مع الإشارة إلى أن احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين يمثلون 16 في المائة من سكان العالم، ما زالت غير ملباة بالكامل؛

20 - ***تهيب*** بالدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات لمنع جميع أشكال التمييز والعنف والقضاء عليها، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني في الأماكن الخاصة والعامة، بما في ذلك في السياقات الرقمية، والممارسات الضارة، مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، ولمعالجة النقص المستمر في الخدمات المقدمة للناجيات، وتشجع الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير متعددة القطاعات لزيادة فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية وخدمات الصحة النفسية والخدمات النفسية الاجتماعية وغيرها من أنواع خدمات الدعم لجميع الضحايا، دون أي شكل من أشكال التمييز، مع الاعتراف بالتغطية الصحية الشاملة كوسيلة حاسمة الأهمية لتقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية هذه، وكذلك الوصول إلى العدالة؛

21 - ***تهيب*** بالحكومات إلى تكثيف الجهود المبذولة لتوفير فرص الوصول الشامل إلى خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والتشخيص والعلاج والرعاية والدعم دون وصم وتمييز، لا سيما بالنسبة للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، والقضاء على انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، وتوفير المعلومات والمشورة والفحص الطوعي للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والمعرضين لخطر الإصابة به من أجل القضاء على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

22 - ***تسلّم*** بأنه على الرغم من المكاسب الصحية الكبيرة التي تحققت على مدى العقود الماضية، بما في ذلك زيادة متوسط العمر المتوقع، وانخفاض معدلات وفيات الأمهات والأطفال دون سن الخامسة، والحملات الناجحة ضد الأمراض الرئيسية، لا تزال هناك تحديات، مشيرة إلى أن الأمراض غير السارية تتسبب مجتمعة في نسبة 74 في المائة من جميع الوفيات في جميع أنحاء العالم، وتهيب بالدول الأعضاء إلى مواصلة وتعزيز التقدم المحرز في مكافحة الأمراض الناشئة وتلك التي تعاود الظهور، والأمراض غير السارية، والأمراض السارية، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، ومقاومة مضادات الميكروبات؛

23 - ***تهيب*** بالدول الأعضاء إلى الاستفادة من الحلول الرقمية، بما في ذلك التكنولوجيات العصبية والصحة الإلكترونية والتطبيب عن بُعد، لتحسين فرص الحصول على الرعاية والتشخيص والعلاج، والتمكين من مراقبة الأمراض بشكل أفضل، وتعزيز الوصول إلى المعلومات الطبية الحيوية، وزيادة التمويل

المرصود لتطوير ونشر تكنولوجيات صحية جديدة، وضمان أن يكون الوصول إلى التكنولوجيات منصفاً وألا يزيد من تفاقم أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛

24 - ***تهيب*** بكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تعزيز الشراكات لكفالة التغطية الصحية الشاملة، التي تشمل الرعاية الصحية الأولية، وضمان استفادة البلدان النامية على نحو عادل وميسور التكلفة من المنتجات والتكنولوجيات الصحية وتعزيز التدابير الصحية الأخرى اللازمة للتعامل مع التحديات المتعلقة بالصحة في المستقبل والتدابير المضادة اللازمة للتصدي للجوائح وغيرها من حالات الطوارئ الصحية، بوسائل منها التمويل، وتعزيز النظم الصحية، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بصورة متبادلة والمعرفة المتعلقة بالتصنيع والإنتاج المحليين والإقليميين للتدابير الطبية المضادة، بما في ذلك الأدوية واللقاحات والعلاجات والتشخيص، والتكنولوجيات الصحية والمنتجات الصحية الأخرى في البلدان النامية؛

25 - ***تهيب*** بالدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والشعوب الأصلية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وجميع قطاعات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات التي تقودها النساء والشباب، إلى تعزيز أهمية التضامن الدولي والتعاون المتعدد الأطراف والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتكثيف مساهمات جميع الجهات الفاعلة في التنفيذ الكامل والفعال والمعجل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

26 - ***تحث*** الدول الأعضاء على تعزيز القدرات الوطنية، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون الدولي والتعاون المتعدد الأطراف الفعال، وعلى تعزيز نظم البيانات الصحية، بما في ذلك نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، من أجل إنتاج ونشر وتحليل إحصاءات وبيانات سكانية عالية الجودة وآنية وذات صلة وموثوقة تكون مصنفة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية، والتي تعتبر ضرورية لتنفيذ ورصد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وقياس التقدم المحرز نحو تحقيق خطة عام 2030، وعلى تعزيز البحوث المتعلقة بالروابط بين السكان والتنمية المستدامة، وعلى مراعاة الاتجاهات والتوقعات السكانية في الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية؛

27 - ***تهيب*** بصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى مواصلة الاضطلاع بدور حاسم، في إطار ولايته، في مساعدة البلدان، استنادا إلى احتياجاتها وأولوياتها وبالتشاور معها، لتمكين البلدان من تحقيق التنفيذ الكامل والفعّال للأهداف والغايات الواردة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذه، وفي تحقيق خطة عام 2030؛

28 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يسعى إلى إدخال المزيد من التحسينات على مستوى إتاحة وحسن توقيت البيانات السكانية المصنفة لكي يتسنى للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية استخدامها، وأن يواصل البحوث المتعلقة بالروابط فيما بين السكان، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتغير المناخ والبيئة، والصحة البشرية، مع إيلاء اهتمام خاص لمستويات الوفيات والخصوبة والتوزيع السكاني والتنقل واتجاهاتها والتفاوتات فيها ولدور السياسات السكانية والإنمائية، مع تعميم مراعاة المنظور الجنساني.